الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

حملة التصديق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية OP-ICESCR

يقود تحالف منظمات المجتمع المدني للبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (OP-ICESCR) الذي تنسقه الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حملة دولية من أجل التصديق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل ضمان تمكّن الأفراد والمنظمات والمجموعات المختلفة من الوصول للعدالة على الانتهاكات لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الأهداف الحالية

- إضافة تصديقات جديدة على البروتوكول الاختياري من مختلف مناطق العالم.
- الاحتفاظ بشبكة من الأصدقاء للبروتوكول الاختياري وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتكون– الشبكة– من الدول المصدقة على البروتوكول (ودول أخرى ترعى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) المُلتزمة بدفع المزيد من الدول نحو التصديق.
- بناء التوعية والقدرات في أوساط المجتمع المدني، وكذلك في أوساط المسؤولين الحكوميين التقدميين، من أجل الدفع بالتصديق من دول مختلفة، بما يشمل عن طريق توفير الموارد للحملة بعدة قوالب ولغات.
- تقييم النجاحات والدروس المستفادة من حملة التصديق، بالتعاون مع الأعضاء، للاستفادة من التقييم في الخطوات التالية الرامية إلى دعم البروتوكول الاختياري، وإتاحة العدالة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل أعمّ.

التأثير 2013 2016

- أسهم تحالف منظمات المجتمع المدني في عدة عمليات تصديق، بما يشمل لعب دور محوري في الحملة الوطنية للتصديق في أوروغواي، التي أدت إلى إضافة التصديق العاشر، ما أدى إلى **بدء نفاذ البروتوكول الاختياري في 5 مايو/أيار 2013**. يوجد الآن **أكثر من 20 تصديقاً من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وأوروبا.**
- دعم تحالف المنظمات **مجموعة أصدقاء البروتوكول الاختياري**، وهي مجموعة قوية ونشطة لدى الأمم المتحدة في كل من جنيف ونيويورك، وقد اشتبكت المجموعة في أنشطة مناصرة بين النظراء من الدول للتصديق، عبر فعاليات وتوصيات رسمية وقرارات أممية، في حوار مع تحالف المنظمات. هذه الدول **انتقلت إلى مجموعة أصدقاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** في جنيف، وكذلك اتخذت تدابير مشابهة في نيويورك، مع الدفع برفعة هذه الحقوق في عدد من منابر الأمم المتحدة.
- تعزيز **التركيز على الالتزامات باحترام وحماية وكفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويشمل هذا إتاحة سبل الانتصاف الفعالة** عن طريق التواصل النشط مع الهيئات والمحافل الإقليمية والدولية، إضافة إلى دعم حملات الدول.

تقدير الأولويات للعام 2016:

إن الأهمية السياسية والقانونية للبروتوكول الاختياري للعهد الدولي– مع الإقرار بالحاجة إلى المحاسبة وإتاحة الانتصاف على انتهاكات حقوق الإنسان جميعاً– أصبحت راسخة ومعروفة جيداً. مع بدء نفاذ البروتوكول الاختياري وفتح القضية الأولى بمقتضى البروتوكول في 2015– وقد عرضت فيها مجموعة عمل التقاضي الاستراتيجي التابعة للشبكة العالمية مذكرة– يركز تحالف المنظمات على تأمين التصديقات من مختلف المناطق، مع الإبقاء على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعدالة في القلب من المناقشات على الساحتين الدولية والإقليمية.

1. **التواصل على مستوى الأمم المتحدة، لا سيما بالتعاون مع مجموعة أصدقاء البروتوكول الاختياري/الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:** بما يشمل عن طريق فعاليات يتم تنظيمها في مواعيد رئيسية (الذكرى السنوية لبدء النفاذ في مايو/أيار، وجلسات اللجنة الثالثة في أكتوبر/تشرين الأول،

ومختلف الاجتماعات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) في نيويورك وفي جنيف، وكذلك دعم القرارات والتدابير التي تتخذها مجموعة الأصدقاء.

2. **فعاليات حملة المنظمات والمناصرة في المحافل الإقليمية:** التواصل مع الدول واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بما يشمل عن طريق تنظيم مناقشة حول دور البروتوكول الاختياري في إحقاق المساواة وحقوق الإنسان للجميع أثناء الدورة الـ 58 للجنة الأفريقية (أبريل/نيسان)، وفعالية إقليمية إضافية أخرى على الأقل في آسيا أو أمريكا اللاتينية (مثال: دول الآسيان، أو ميركوسور/اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، منظمة البلدان الأمريكية).
3. **تطوير أدوات وموارد الحملة وكذلك توفير الدعم الفني للحملات القُطرية:** تعميم المنشور الجديد وفيديو الحملة بالإنكليزية والإسبانية والفرنسية والعربية، وكذلك إتمام النسخة البرتغالية، وإعداد دراسة حالة موجزة عن لماذا صدقت الدول تشتمل على تسليط الضوء على التأثيرات المبكرة للتصديق، وكذلك فيديو تكميلي عبارة عن مقابلات مع فاعلين رئيسين من مختلف المناطق، والاستمرار في التحضير لمذكرات خطط العمل لحملات المستوى القُطري وإعداد خارطة مُحدثة بالدول الموشكة على التصديق.

قضايا جديدة وفرص للتعاون: إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مهمة لتعميق المناقشات على المستوى الدولي التي تركز على الهجرة، واستمرار الفقر الذي يضر الملايين من الناس والآثار البيئية والاجتماعية لنشاط الشركات. في هذا السياق، فإن تعزيز التزامات الدول باحترام وحماية وكفالة حقوق الإنسان– لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية– هو أمر محوري للوقوف في مواجهة أوجه انعدام المساواة الممنهجة وضمان إتاحة العدالة لضحايا العديد من انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر انتشاراً وتكراراً. في حين كان الاعتراف بمقبولية جميع جوانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتعامل القضائي بمقتضى اعتماد البروتوكول الاختياري حدثاً تاريخياً؛ فإن عدم التساوي في أعداد المصدقين على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأولئك الذين صدقوا على البروتوكول الاختياري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يستمر في إرسال رسالة مفادها عدم تساوي كفتيّ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتلك المدنية والسياسية، وعدم تساوي التزام الدول لمبدأ إتاحة العدالة. من ثم يجب أن يزيد باستمرار دمج جهود تعزيز تساوي كفة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية– ودعم إتاحة العدالة على قدم المساواة لمختلف القضايا– بنشاط جميع مجموعات عمل الشبكة العالمية، مع البحث في زيادة التعاون والتنسيق بين مختلف مجالات المناصرة، وفي نشاط الأعضاء على تنوعهم.

الأعضاء

يتكون تحالف منظمات المجتمع المدني الخاص بالبروتوكول الاختياري من أكثر من 300 منظمة وفرد، بينهم جميع أعضاء الشبكة العالمية. في عام 2015 أضافت اللجنة التوجيهية للتحالف عضوين جديدين من أجل تعزيز توازنها الإقليمي ولتدبير مجموعات داعمة إقليمية جديدة لدعم التحليل والتحرك العملي. تضم اللجنة التوجيهية، التي تنسقها الشبكة العالمية: العفو الدولية، معهد دولا عمر (جنوب أفريقيا)، إكويبو بويبلو (المكسيك)، FIDH، FIAN، ICJ، IWRAW-AP (آسيا والباسيفيك)، NCAS (الهند)، PIDHDD (أمريكا اللاتينية)، SRAC (كندا).